obeikandl.com

عبد الغفار شكر

الحركات الاحتجاجية والتغيير فى مصر

obeikandl.com

تؤكد الدراسات التى نتناولها هنا عن الحركات الاحتجاجية الراهنة فى مصر أن المشهد السياسى الرئيسى فى مصر حالياً هو مشهد الحركات الاحتجاجية التى تنقسم إلى حركات احتجاجية مطلبية وحركات احتجاجية تستهدف التغيير الشامل لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. **والحركات الاحتجاجية المطلبية هى الغالبة على المشهد الراهن فى مصر فقد شارك فيها خلال السنوات الخمس الأخيرة ما يزيد على مليونى مواطن من كل فئات الشعب عمال وفلاحين وموظفين ومهنيين يطرحون مطالب تدور حول الدفاع عن مصالحهم الفئوية وتحسين أحوالهم المعيشية بما فى ذلك زيادة المرتبات والأجور والحد من الضرائب وتحقيق علاقات عمل عادلة،** من هذه الحركات إضراب عمال المحلة الكبرى واعتصام موظفى الضرائب العقارية وحركة شعب دمياط ضد المصانع الملوثة للبيئة، أما **حركات التغيير السياسية** فهى **تشدد على ضرورة تغيير الدستور لإقامة نظام حكم ديمقراطى وضمان الحريات العامة لكل المواطنين وتوفير القدر الكافى من العدالة فى توزيع الدخل القومى وغيرها من المقومات الأساسية لمجتمع يقوم على الحرية والعدل.** وقد شهد المجتمع المصرى منذ عام ٢٠٠٥ ميلاد العديد من هذه الحركات الاحتجاجية السياسية مثل الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، والجبهة الوطنية للتغيير برئاسة الدكتور عزيز صدقى، وائتلاف المصريين من أجل التغيير وحركة شباب ٦ أبريل وغيرها. **وتلتقى هذه الحركات جميعاً حول مطلب التغيير الشامل لأوضاع المجتمع المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية** على النحو الذى أوضحناه من قبل. والسؤال الجدير بالطرح هنا هو هل بإمكان هذه الحركات الاحتجاجية أن تحقق التغيير المنشود فعلاً؟ وهل تتوفر لها القدرة التنظيمية والخبرة السياسية وإمكانية التعبئة والحشد لجماهير واسعة كقوة ضغط من أجل التغيير؟ **وهل هناك إمكانية للجمع بين النوعين من الحركات الاحتجاجية المطلبية وتلك التى تنشد التغيير السياسى فى عملية متكاملة تربط فى وعى المواطنين بين مصالحهم**

المباشرة وطبيعة النظام السياسى القائم، وأنه لا يمكن حل مشاكلهم المعيشية المباشرة بدون إقامة نظام حكم ديمقراطى يستجيب لهذه المصالح؟ ولعل السؤال الأهم هنا هو هل نحن بصدد ظاهرة جديدة على المجتمع المصرى أم أن الحركات الاحتجاجية تضرب بجذورها فى التاريخ المصرى؟ وإذا كان الأمر كذلك فإلى أى حد نجحت الحركات الاحتجاجية فى مصر فى تحقيق تغيير جوهرى فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ وهل فتحت هذه الحركات الاحتجاجية الباب أمام تطور المجتمع المصرى وتغيير النظام السياسى بما يتفق مع مصالح المصريين وتطلعاتهم؟

الحقيقة، التى نرجو ألا يفاجأ بها الكثيرون، أنه على عكس ما يشاع عن الشعب المصرى المستسلم للقهر والاستبداد، **فإن تاريخ مصر الحديث والمعاصر هو فى مجمله تاريخ الحركات الاحتجاجية التى شاركت فيها القوى الشعبية، والتى نجحت بالفعل فى تغيير الأوضاع القائمة** بما أدى إلى:

-تغيير علاقات السلطة وإعادة صياغة النظام السياسى أكثر من مرة.

-الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً باتجاه وجود قوى سياسية قادرة على طرح بديل سياسى لتحقيق تغيير كيفى على أرض الواقع.

-بلورة هوية جديدة ومتميزة أفرزتها الحركات الاحتجاجية بما يساعد القوى المشاركة فيها على إعادة تعريف النفس والفعل معاً والانطلاق منه نحو مرحلة جديدة من النشاط.

وحرصاً على أن يدور الحديث حول مفاهيم موضع اتفاق فإننا نعرض أولاً المقصود بالحركات الاجتماعية، والاحتجاج الجماعى التلقائى، والتغيير.

الحركات الاجتماعية

فعل جماعى تقوم بع جماعات أو فئات أو طبقات اجتماعية متجانسة أو غير متجانسة. يجمع المشاركون فيه شعور بالغضب من الأوضاع فى المجتمع أو بعضها. يتم صياغة الغضب فى وعى بهوية تميزهم كجزء من المجتمع ككل ترتبط بمصالح عامة لهم غير متحققة أو يتم العدوان عليها أو تهديدها. تسعى الحركة إلى التأثير فى المجتمع بما يتوافق مع مصالح الفئة أو الفئات الاجتماعية المشكلة لها أو تحقيق مكاسب لها أو تحسين مواقعها فى العلاقات الاجتماعية. وتسعى إلى هذا التأثير باكتساب شرعية اجتماعية وبتوسيع نطاق سلطة اجتماعية من خلال إكساب مجموعة الأفكار والمبادىء والقيم والأخلاقيات المميزة لها قبولاً اجتماعياً واسعاً من خلال التعبئة الجماهيرية التى تلعب فيها الرموز دوراً بارزاً، وترتبط سلطتها الاجتماعية بمدى قدرتها على التعبئة. وهى بذلك لا تنشغل بالعمل من خلال القنوات السياسية التقليدية أو الفوقية ولا تسعى إلى السلطة السياسية بشكل مباشر، وإن كان يمكنها التأثير فى القرار السياسى. ويتوفر للحركة الاجتماعية مستوى من التنظيم يكفل لها الاستمرار والتواصل خلال فترة من الزمن، ومستوى من الاستقلال يكفل لها تمايز هويتها.

ومن هذا التعريف يتضح وجود مجموعة من العناصر المحددة وهى جماعية العمل، والشعور بالغضب، ومجموعة من الأفكار والقيم، إدراك هوية ترتبط بالوعى بموقع المشاركون من المجتمع ومصالحهم الاجتماعية العامة، والسعى إلى التغيير من خلال توسيع السلطة الاجتماعية، ومستوى من التنظيم، ومستوى من الاستقلال.

ومن هنا يمكن تمييز الحركة الاجتماعية عن الحركة السياسية بأن أهدافها تنشأ بالأساس عن المصالح المجتمعية (التى تشمل المطالب الاقتصادية) بصرف النظر عن أن هذه المصالح قد ترتبط بتحقيق مصالح سياسية. وأن ميدان فعلها الأساسى هو المجتمع وليس أطر العمل السياسى المعتادة أو الفوقية (أحزاب- برلمان.. الخ)

بصرف النظر عن أنها قد تؤثر أو تسعى إلى التأثير فى القرار السياسى. وأن سبيلها إلى تحقيق أهدافها هو توسيع السلطة الاجتماعية وليس الوصول إلى السلطة السياسية.

ويمكن ملاحظة أن الفرق لا يكون قائماً فى الواقع بخط حاسم فاصل. وبملاحظة الحركات فى الواقع نجد بعض الحركات الاجتماعية يكون لها مطالب سياسية ولكن كمطالب مجتمعية (كأن ترتبط بتغيير نمط الحياة مثل حركات الشباب وتطالب بمزيد من الحريات). وهناك بعض الحركات لها الصفة السياسية والاجتماعية معاً حيث تجمع بين المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية مثل بعض الحركات الوطنية. أو نجد حركات لها هدف اجتماعى كتغيير الثقافة والأخلاق الاجتماعية، وتحاول الوصول له من خلال استهداف الحصول على السلطة كبعض الحركات الدينية. ونجد بعض الحركات تتحول من الطابع الاجتماعى إلى الطابع السياسى الساعى إلى السلطة مثل الحركة العمالية فى بعض الحالات.

الاحتجاج الجماعى التلقائى

مرحلة أولية فى الحركة الاجتماعية. تأتى نتيجة للشعور بالغضب الذى يعبر عنه بفعل جماعى غير منظم. وفى هذه المرحلة تبدأ صياغة الهوية ويكون الهدف خلق تضامن حولها، أكثر منه تحقيق مكاسب استراتيجية.

ويرى البعض أن المرحلة التالية على ذلك هى اكتساب مستوى من التنظيم باتجاه المأسسة وتنامى الممارسات الروتينية. وإذا كنا لا نجزم بضرورة اتباع كل الحركات الاجتماعية فى كل مكان وزمان لنفس المسار الخطى، حيث هناك حركات قد تتبلور الهوية فيها مع تنامى التطور المؤسسى، فإن ذلك لا ينفى أن الاحتجاج يعتبر مرحلة أولية من الحركة الاجتماعية ويكون مفتقداً لمعظم العناصر المحددة لها

مثل حد أدنى من المستوى التنظيمى، وأفكار وقيم موحدة، وتبلور الوعى بهويتهم وعلاقتها كجزء بالمجتمع ككل.

التغيير

هو تحول من حالة إلى حالة. ويقصد بالتغيير الاجتماعى بمعناه الشامل التحول من نظام اجتماعى إلى آخر. ويمكن أن تتعدد مستويات التغيير بدءًا من تغيير جزئى فى جانب من جوانب المجتمع أو فى قضية تمس الحكومة إلى التغيير الاجتماعى الشامل. ويمكن أن يأخذ شكل التغيير خط واحد أو خطوط متعددة. ويكون التغيير متواصل أو متقطع به انقطاعات. وقد يأخذ شكل تدريجى أو شكل مفاجىء. ويكون للتغيير مصدر أو مصادر متعددة. ويغلب على عمليات التغيير أن تكون ذات مصدر داخلى ومصدر خارجى معاً، وخاصة إذا لاحظناها خلال فترة طويلة.

وقد ينشأ التغيير الشامل أو البنيوى عن تغيير صغير يترتب عليه آثاراً تراكمية لا يمكن توقعها فى البداية. ولكن ذلك لا يعنى أن كل تغيير صغير يؤدى إلى تغيير شامل، ولا أن كل تغيير شامل منشأة تغيير صغير أحدث آثاراً تراكمية.

-١-

الحركات الاحتجاجية فى تاريخ مصر الحديث

تمتد هذه الحركات الاحتجاجية فى تاريخ مصر الحديث عبر قرنين من الزمان، فقد كانت أولاها فى بداية القرن التاسع عشر بعد رحيل الحملة الفرنسية على مصر، وصولاً إلى الأخيرة فى بداية القرن الحادى والعشرين والتى ما تزال مستمرة حتى الآن، ويبلغ إجمالى الحركات الاحتجاجية خلال هذه الفترة سبع حركات قام بعضها بالدور الأساسى فى التمهيد للثورات الكبرى فى مصر مثل الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو.

أ-الحركة الاحتجاجية ضد تعسف المماليك والجنود العثمانيين ١٨٠١-١٨٠٥

شهدت مصر حالة من الفراغ السياسى بعد رحيل الحملة الفرنسية عن مصر سنة ١٨٠١ وتنازعت ثلاث قوى على الحكم فى مصر: الأتراك العثمانيون الذين حاولوا استعادة سيطرتهم على مصر، والمماليك الذين حاولوا إعادة دولتهم بمساعدة الإنجليز، وشارك الإنجليز فى الصراع لتأمين طريقهم إلى الهند.

برزت فى الساحة السياسية قوتان مصريتان جديدتان:

القوة الأولى: القوى الشعبية من الحرفيين وصغار التجار وعامة المواطنين الذين اكتسبوا خبرة التظاهر والتحرك الشعبى الجماعى والنضال المسلح ضد الحملة الفرنسية فى ثورتى القاهرة الأولى والثانية.

القوة الثانية: شيوخ الأزهر والتجار الذين شكلوا معاً الزعامة المصرية الجديدة فى ضوء خبرتهم فى التعامل مع نابليون بونابرت ومشاركتهم فى الديوان الذى أسسه لإدارة شئون البلاد، وما ترتب على الحملة الفرنسية من تغيير فى الأوضاع الاقتصادية أثرت بشدة على مصالح هؤلاء التجار والمشايخ.

وقد تفاعلت هذه القوى الخمس فى الصراع حول الحكم فى مصر، وساعد عى تفاقم الأوضاع الاقتصادية انخفاض الفيضان فى أغسطس ١٨٠٣ فغرض المماليك مزيدًا من الضرائب على الشعب المصرى، كما أن الجنود العثمانيين أغاروا أكثر من مرة على محلات الحرفيين والتجار ومنازل المواطنين ونهبها بعد عجز الوالى العثمانى عن سداد مرتباتهم.

امتنع المصريون عن دفع الضرائب الجديدة سواء التى فرضها المماليك أو العثمانيون وخرجوا إلى الشوارع فى مظاهرات شارك فيها أبناء الطوائف الحرفيين وصغار التجار وعامة الشعب يهتفون ضد المماليك والعثمانيين، وتعددت مظاهرات

المصريين للاحتجاج على هذه المظالم، وتوجهوا أكثر من مرة إلى المشايخ وكبار التجار لمساندتهم فى دفع الظلم ومطالبة الوالى والمماليك بالتوقف عن فرض الضرائب وكانت هذه المظاهرات العامل المساعد لتحرك محمد على باشا بقواته الألبان للإطاحة بحكومة المماليك فى مارس ١٨٠٤. كما أن سكان القاهرة تحركوا ضد خورشيد باشا الوالى العثمانى فى مايو ١٨٠٥ عندما تسلحوا بالأسلحة والعصى والنبابيت، واشتركوا مع الجنود الألبان بقيادة محمد على فى مهاجمة خورشيد باشا بالقلعة، وضغطوا على المشايخ (عمر مكرم نقيب الأشراف وأحمد المحروقى، وعبد الله الشرقاوى) وكذلك كبار التجار لإنهاء معاناتهم من المماليك والعثمانيين. وقد أقيل أكثر من والى عثمانى فى هذه الفترة نتيجة للصراعات المحتدمة بين مختلف الأطراف، ونجح محمد على خلال هذه الفترة وبمواقفه المنحازة إلى المصريين فى كسب ثقة المشايخ والتجار الذين يمثلون الزعامة المصرية الناشئة وكذلك كسب ثقة جماهير المصريين.

تطورت المواجهات إلى مظاهرة كبرى يوم ١٣ مايو ١٨٠٥ قام بها آلاف المصريين توجهت إلى الأزهر حيث طالب المتظاهرون المشايخ وكبار التجار بالتوجه إلى محمد على لإقرار النظام فقامت الزعامة المصرية بإعلان عزل خورشيد باشا الوالى العثمانى **وتولية محمد على قائلين له أننا لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير** وتم صياغة وثيقة باسم **الحجة** جاء فيها **(تم الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمراً إلا بمشورة العلماء، وأنه متى خالف الشروط عزلوه).** ويمثل هذا التطور قاعدة دستورية هامة فلأول مرة يعزل والى ويعين غيره بإرادة الشعب.

وقد أكدت الزعامة المصرية الناشئة من مشايخ وتجار أنها كانت ذات وزن كبير فى توجيه الأحداث، بصورة مكنت محمد على فى النهاية من تثبيت أركان

حكمة حيث نجحت فى جذب قوى الشعب فى القاهرة إلى جانب محمد على ضد البكوات المماليك والباشاوات العثمانيين، وساعدته فى التغلب على المصاعب التى هددت حكمه فى البداية فوافقت على فرض بعض الضرائب لسداد مرتبات الجنود المتأخرة، كما أنها رفضت قرار السلطان العثمانى بنقله من مصر، واقنعوا الباب العالى باستمرار محمد على فى حكم مصر **(د.محمد أنيس- د.السيد رجب حراز، تاريخ مصر الحديث والمعاصر).**

وهكذا فإن الحركة الاحتجاجية التى شهدتها مصر فى بداية القرن التاسع عشر والتى شارك فيها قوى شعبية عديدة بزعامة مصرية ناشئة حققت نتائج كبيرة بالنسبة **لتغيير علاقات السلطة فى مصر والتمهيد لقيام نظام حكم جديد،** انتقلت من خلاله البلاد إلى مرحلة أرقى فى تطورها.

ب-حركة احتجاجية مدنية وعسكرية تقود إلى الثورة العرابية ١٨٧٩-١٨٨١

تبلور تيار وطنى فى مصر فى منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر يضم كبار ملاك الأراضى وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين والمثقفين والصحافة وتشكلت قيادة جديدة للشعب المصرى فى عهد الخديوى إسماعيل تضم **جناحا مدنياً** من الموظفين وكبار ملاك الأراضى الزراعية **وجناحا عسكرياً** يضم ضباطاً الجيش المصريين، ويمثل هؤلاء شرائح اجتماعية جديدة كانت قد بدأت تظهر فى المجتمع نتيجة لاستخدام المصريين فى المناصب المدنية والعسكرية وعودة البعثات العلمية التى أوفدها محمد على للدراسة فى أوروبا.

وقد عانت هذه الفئات من الأزمة المالية فى عهد الخديوى إسماعيل وزيادة تغلغل النفوذ الأجنبى فى شئون البلاد، كما انتشر التذمر فى صفوف الفلاحين الذين

فتكت بهم الأمراض ومعاناتهم من الضرائب إلى درجة دفعت الكثيرين للهرب من أراضيهم تخلصاً من المتاعب.

استفادت هذه الفئات فى تعبيرها عن نفسها من الاحتكاك بأوروبا فاعتمدت على أسلوب التظاهر السلمى والمؤتمرات والصحافة وتنظيم حركتها فى إطار أحزاب وجمعيات تنسق من خلالها نشاطها السياسى والفكرى بشكل جماعى. وقد تأسس فى هذه الفترة الحزب الوطنى الأهلى كجمعية سرية فى حلوان تضم كبار ملاك الأراضى والمثقفين ساعدته العديد من الصحف، كما أسس العسكريون جمعية سرية باسم (جمعية مصر الفتاة) بعد عودة الحملة المصرية من الحبشة (الحرب المصرية الحبشية ١٨٧٥-١٨٧٦) التى تكبدت خسائر بشرية جسيمة، وانضم إلى الجمعية بعض الأدباء والطلبة وساندتها بعض الصحف. وفى سياق نضال الطرفين ضد الأوضاع السياسية والاقتصادية التى تسببت فى معاناتهم حدث اتصال بين قيادات الحزب الوطنى وجمعية مصر الفتاة، واشترك الطرفان فى مظاهرة فبراير ١٨٧٩ التى قام بها الضباط المسرحون من الخدمة بصحبة عدد من أعضاء مجلس شورى النواب وقدموا مطالبهم لرئيس النظار (الوزراء).

وفى ٢ أبريل ١٨٧٩ تقدم أصحاب الرأى فى البلاد من زعماء دينيين (المسلمين والمسيحيين واليهود) وعلماء وضباط ونواب وتجار وموظفين **بلائحة وطنية** يطالبون فيها بتأليف وزارة مصرية خالصة وتقرير **مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب**، وتضمنت اللائحة مشروعاً لتسوية الديون من غير حاجة لإعلان إفلاس البلاد كما كان يخطط الأوربيون. واستجاب لهم الخديوى إسماعيل وكلف محمد شريف باشا بتشكيل وزارة تكون مهمتها وضع لائحة أساسية (دستور) تستجيب لهذه المطالب. ولكن قيام الباب العالى بعزل الخديوى إسماعيل قطع الطريق على هذا التطور الهام، حيث رفض الخديوى الجديد توفيق اللائحة الأساسية لمجلس النواب التى اقترحها محمد شريف باشا لإقرار مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس

النواب وأعاد المراقبة الثنائية الأجنبية، وصادر الصحف الوطنية، وتم اعتقال ونفى عدد من الزعماء وتشكلت حركة شعبية واسعة تضم العسكريين إلى جانب المدنيين من الأعيان وكبار الملاك والموظفين والمثقفين. تقدمت بنفس المطالب إلى رياض باشا رئيس النظار ولكنه رفضها وتم اعتقال أحمد عرابى وزملائه، ولكن ضباط الجيش قاموا بإخراجهم عنوة وتوجهوا إلى قصر عابدين حيث جددوا مطالبهم.

مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١

اتفق العسكريون بقيادة أحمد عرابى مع قادة الحزب الوطنى على تنظيم **مظاهرة سلمية** تقدم عريضة بالمطالب إلى الخديوى توفيق، وفى ٩ سبتمبر ١٨٨١ تقدم ضباط الجيش من الفرسان والمدفعية والمشاة بقيادة أحمد عرابى ومعهم **كبار المثقفين والنواب والآف من سكان القاهرة ووفود الأقاليم إلى قصر** عابدين فى مظاهرة شعبية، وقدموا مطالبهم إلى الخديوى توفيق فاستجاب لها مرغماً وهى:

-إسقاط الحكومة المستبدة.

-تشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبى.

-زيادة عدد الجيش إلى العدد المقرر بالفرمانات السلطانية.

وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمد شريف باشا وضعت **لائحة أساسية لمجلس النواب (دستور)** تضمنت:

-مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب

-مراقبة أعمال السلطة التنفيذية بواسطة مجلس النواب

-حق المجلس وحده فى إقرار القوانين والضرائب

وكان ١٦٠٠ من الأعيان والمثقفين قد قدموا عريضة بنفس المطالب إلى محمد شريف **(إن العدل والحرية يتطلبان إيجاد حكومة شورية عادلة)** وهكذا فإن الحركة الاحتجاجية التى شاركت فيها كل قوى الشعب المدنية والعسكرية من خلال

تنظيماتها السياسية وجمعياتها والمنتديات الثقافية والصحافة اعتمدت أشكال سلمية لتحقيق مطالبها مثل:-

-أسلوب التظاهر السلمى

-طرح برامج التغيير من خلال العرائض

-الكتابة فى الصحافة

ولم يكن ما حدث خلال هذه الفترة تمرداً عسكرياً بل عملاً شعبياً سلمياً، فقد كان بإمكان الضباط الاستيلاء على الحكم وعزل الخديو بانقلاب عسكرى لكنهم فضلوا **العمل السلمى الشعبى** الذى يستند إلى حركة الجناحين العسكرى والمدنى للقوى الشعبية. ونجحت هذه الحركة الاحتجاجية فى انتزاع موافقة الخديوى والحكومة على **إقرار مبادىء دستورية جديدة تكون أساس العلاقة بين السلطة التشريعية ممثلة فى مجلس النواب وبين الحكومة**، وأعادت بذلك صياغة العلاقات داخل مؤسسات الحكم لصالح السلطة التشريعية ولكن الاحتلال الانجليزى للبلاد فى يوليو ١٨٨٢ قطع الطريق على هذه التطورات وأجهض عملية التغيير السياسى التى كانت قد بدأت مقدماتها بالفعل **(د.رفعت السعيد، الثورة العرابية)**.

ج-الحركة الشعبية المتصاعدة سنة ١٩١٩ تؤسس لنظام سياسى جديد:

احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ وأبقت على تبعيتها للدولة العثمانية، وفى ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وأنهت علاقتها بالدولة العثمانية وأخضعتها بالكامل لسلطة الاحتلال، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ تقدم زعماء مصريون بقيادة سعد زغلول باشا إلى سلطة الاحتلال يطلبون الإذن لهم بالسفر إلى باريس لعرض مطالب مصر فى الاستقلال على مؤتمر الصلح المنعقد فى فرساى، ولكن سلطات الاحتلال قامت باعتقالهم ونفيهم خارج البلاد. انفجرت **المظاهرات الشعبية** تندد باعتقال الزعماء وتطالب بالإفراج عنهم على عكس إرادة

الزعماء أنفسهم الذين كانوا يخططون لعمل سلمى لا يستفز سلطات الاحتلال، **واشترك فى هذه المظاهرات كل فئات الشعب تقريباً، طلاب الجامعات والمدارس الثانوية، طلبة الأزهر، عمال عنابر السكة الحديد وسائقوا الترام والأتوبيس والمحامون**، وحدثت مصادمات بين المتظاهرين وسلطات الاحتلال سقط فيها العديد من الشهداء والجرحى، وعمت المظاهرات جميع المدن المصرية واتخذت طابع المواجهة لسلطات الاحتلال، وشارك **الفلاحون** فى هذه الأحداث بقطع خطوط السكة الحديد ومهاجمة القطارات التى تحمل جنود الاحتلال وقتل هؤلاء الجنود وكانت خطتهم تقضى بعزل المعسكرات الإنجليزية فى مختلف المناطق لإضعاف قدرتهم على التصدى للمظاهرات، وأعلن قيام **حكومات محلية مستقلة** فى بعض المناطق مثل **جمهورية زفتى وحكومة أسيوط** وتأسست **سلطات شعبية** فى هذه المناطق، تواصلت أعمال الاحتجاج الشعبى العنيفة طوال شهر مارس ١٩١٩ واتخذت طابعاً سلمياً بعد ذلك من خلال المظاهرات والمؤتمرات والبيانات وانحصرت فى المدن حيث سيطر كبار الملاك الزراعيون على حركة الفلاحين خوفاً من أن تتجاوزهم هذه الحركة.

شارك فى حركة الاحتجاج الشعبى سنة ١٩١٩ ثلاث قوى أساسية هم **المثقفون** الذين انتزعوا القيادة الفكرية من رجال الدين وساهموا بالنصيب الأكبر فى التطورات السياسية أواخر القرن التاسع عشر وطرح قضايا التغيير الاجتماعى وتحرير المرأة والحياة النيابية بالإضافة إلى الاستقلال الوطنى ويضمون فى صفوفهم أصحاب المهن الحرة كالمحامين والطلاب والموظفين، وكان هناك أيضاً **العمال** الذين زاد عددهم فى ظروف الحرب العالمية الأولى ونظموا أنفسهم فى النقابات التى زاد عددها، بين عامى ١٩١٨-١٩١٩ نحو ٢٧ نقابة فى القاهرة، على ٢٣ نقابة فى الإسكندرية، ١٨ نقابة فى منطقة القناة، هذا علاوة على **الفلاحين** الذين اتخذت حركتهم أقصى أشكال العنف ضد قوات الاحتلال.

نجحت حركة الاحتجاج الشعبى فى الاستمرار وإجبار سلطات الاحتلال على إطلاق سراح الزعماء وعودتهم من المنفى والدخول فى مفاوضات معهم انتهت إلى اعتراف بريطانيا بإنهاء الحماية البريطانية عليها والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة (مع تحفظات أربعة). وتم وضع **دستور جديد للبلاد سنة ١٩٢٣** أخذ بالنظام النيابى القائم على أساس الفصل والتعاون بين السلطات، ونظم العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية على أساس مبدأ الرقابة والتوازن، فجعل الوزارة مسئولة أمام البرلمان الذى يملك حق طرح الثقة بها، بينما جعل للملك حق حل البرلمان.

هكذا نجحت حركة الاحتجاج الشعبى سنة ١٩١٩ فى **تحقيق تغيير جوهرى شامل فى أوضاع البلاد بحصولها على الاستقلال الوطنى وإقامة نظام حكم نيابى من خلال دستور جديد** فتغيرت بذلك علاقات السلطة فى البلاد وتأسس نظام سياسى جديد، وتأكدت حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات ودخلت البلاد مرحلة سادت فيها **الأفكار الليبرالية والسياسات الاقتصادية الرأسمالية.** وتأكدت قدرة القوى المشاركة فى الثورة على تأسيس حركة سياسية جديدة عمادها الأحزاب الممثلة لكل الاتجاهات تقريباً والتى ساهمت فى دعم البديل السياسى الذى فرضته حركة الاحتجاج الشعبى بديلاً للوضع السابق المتمثل فى خضوع مصر للحماية البريطانية والسلطة المطلقة لدولة الاحتلال **(د.محمد أنيس، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩).**

د-احتجاجات الشباب تعيد الدستور الليبرالى وتفرض الجبهة الوطنية ١٩٣٥:

يسمونها فى بعض الكتابات **ثورة الشباب من أجل الدستور** أو الثورة المنسية، ففى عام ١٩٣٠ ألغى دستور ١٩٢٣ الليبرالى وصدر دستور جديد ينتقص من الحريات ويقيم نظام حكم ديكتاتورى جمع خيوط السلطة والعمل السياسى بيد الملك

وتولت الوزارة أحزاب الأقلية التى تتلقى توجيهاتها من القصر الملكى والسفارة البريطانية، وفى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ أعلن السير صمويل هور وزير خارجية بريطانيا آنذاك "أنه لا صحة على الإطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل يوافق احتياجات البلاد، وأننا عندما تمت استشارتنا فى الأمر أشرنا بعدم عودة دستور ١٩٢٣ وكذلك دستور ١٩٣٠ ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح والثانى لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة، عندها انفجرت مظاهرات الطلبة تندد بتصريحات وزير الخارجية البريطانى **وتطالب بعودة الدستور الليبرالى** وتدعو زعماء الأحزاب إلى التوحد وتكوين **جبهة وطنية** تواجه الإنجليز صفاً واحداً من أجل تحقيق الجلاء الكامل لقوات الاحتلال.

وطالبت المظاهرات فى هذا السياق بعودة الحياة البرلمانية. وكانت المظاهرات من الكثافة والانتشار إلى درجة أقلقت الحكم والإنجليز وتمت مواجهتها بكل عنف فسقط يوم ١٤ نوفمبر العديد من الشهداء منهم محمد عبد الحكم الجراحى ومحمد عبد المجيد مرسى من جامعة القاهرة وعلى طه عفيفى طالب بدار العلوم كما سقط شهداء آخرون فى طنطا ومدن أخرى. ولم تتوقف المظاهرات بل ازدادت حدة وكثافة وواصلت إلحاحها على عودة الدستور وقيام الجبهة الوطنية وجلاء قوات الاحتلال وطالبوا باستقالة رئيس الوزراء واشترك طلاب المدارس الثانوية والعمال إلى جوار طلاب الجامعة فى هذه المظاهرات وتوالى اشتباك البوليس مع المتظاهرين وسقوط العديد من الجرحى.

وفى يوم ٢١ نوفمبر نظم **إضراب عام** شاركت فيه كل فئات الشعب، وشهدت البلاد تحركاً شعبيًا واسع النطاق وتجاوبت الأحزاب مع مطالب الشباب وتشكلت بالفعل **جبهة وطنية بقيادة حزب الوفد يوم ١٠ ديسمبر ١٩٣٥ طالبت بإعادة دستور ١٩٣٠ والاعتراف عملياً باستقلال مصر** وتحت الضغط الشعبى المتواصل قرر الملك إلغاء دستور ١٩٣٠ وعودة دستور ١٩٢٣ وكلف مصطفى النحاس باشا

بتشكيل وزارة ائتلافية تشارك فيها أحزاب الجبهة الوطنية دخلت فى مفاوضات مع الإنجليز من أجل إنهاء الاحتلال البريطانى، وكانت هذه الحركة الاحتجاجية قوة الدفع الكبرى التى جعلت بريطانيا تدخل فى مفاوضات مع الحكومة المصرية، ساعد على هذا الوضع الدولى المتأزم بعد صعود النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا، وتم بالفعل توقيع **معاهدة ١٩٣٦** التى التزمت بريطانيا بموجبها بتجميع قواتها فى منطقة القناة والانسحاب من المدن المصرية. كما وقعت **اتفاقية مونترو ١٩٣٧** التى ألغت الامتيازات الأجنبية فى مصر بما فيها المحاكم المختلطة. وأقيم نصب الشهداء فى مدخل جامعة القاهرة واعتبر يوم ١٤ نوفمبر من كل عام يوم الشهداء وهكذا فإن هذه الحركة الاحتجاجية الشبابية نجحت فى **عودة الحكم النيابى** وساعدت على التقدم خطوة هامة نحو استكمال استقلال البلاد. وعززت قدرة حزب الوفد الذى قاد ثورة ١٩١٩ لمواصلة دوره الوطنى والديمقراطى فى مرحلة دقيقة من تاريخ مصر عندما توفى الملك فؤاد وتولى العرش بعده ابنه الشاب فاروق تحت الوصاية.

هـ-أطول حركة احتجاجية فى تاريخ مصر تفتح الباب أمام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

فرضت الحرب العالمية الثانية الأحكام العرفية فى مصر وسيطرة الإنجليز على مقاليد الأمور، ومع اقتراب قوات المحور من الحدود المصرية الغربية واختراقها حتى منطقة العلمين حيث دارت واحدة من أكبر معارك الدبابات وأصبحت قوات روميل على مقربة من مدينة الإسكندرية لم تكن هناك أى فرصة للحركة الوطنية المصرية للتعبير عن مطالبها وبعد انتهاء الحرب فى خريف ١٩٤٥ استأنفت الحركة الوطنية نشاطها، وخرجت من الجامعة يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ **أضخم مظاهرة عرفتها البلاد منذ قيام الحرب العالمية الثانية** حاصرها البوليس على كوبرى عباس حيث أصيب أكثر من مائتى طالب واعتقل ١٥٠، وعمت المظاهرات جميع المدن، وسقط

العديد من الشهداء طوال شهر فبراير، وتجمع يوم ١٨ فبراير نحو ٤٠ ألف متظاهر فى ميدان عابدين، ١٥ ألف فى فناء الجامعة بالجيزة واستمرت المظاهرات، وتشكلت **اللجنة الوطنية للعمال والطلبة** كقيادة للحركة الوطنية الجديدة لمواصلة الكفاح ضد الاستعمار وأعوانه فى الداخل وضد المفاوضات وسياسة الأحلاف. وصدر بيان ورد به أن نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية قررت جميعاً أن يكون **يوم الخميس ٢١ فبراير يوم الجلاء ويوم الإضراب العام لجميع هيئات الشعب وطوائفه واستئناف للحركة الوطنية المقدسة** التى تشترك فيها كل عناصر الشعب المصرى متكتلة حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة.

وتعطلت بالفعل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية ومعاهد العلم والمدارس والمصانع فى جميع أنحاء القطر، واشترك فى الإضراب العام والمظاهرات يوم ٢١ فبراير عمال المواصلات العامة والمصانع والسكة الحديد وعمال الأدوات الصحية والتجارة وغيرهم وكذلك الطلاب والمهنيون، واشتبك المتظاهرون مع قوات الاحتلال فسقط الشهداء والجرحى وامتدت المظاهرات إلى المدن الأخرى وأسفرت الاشتباكات عن سقوط ٢٠ شهيداً وإصابة ١٥٠. واستمرت المظاهرات إلى يوم ٤ مارس الذى تقرر أن يكون **يوم الحداد** العام على أرواح الشهداء ونفذ الإضراب العام فعلاً وانضم إليه عمال الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ويقدر عددهم بعشرات الألوف وقتل ٢٨ شهيداً وجرح ٣٤٢ متظاهراً. وتواصلت الحركة الاحتجاجية حيث تقرر أن يكون يوم ١١ يوليو ذكرى ضرب الإنجليز لمدينة الإسكندرية سنة ١٨٨٢ يوماً للحداد العام فقام رئيس الوزراء إسماعيل صدقى بضربة وقائية حيث اعتقل فى اليوم السابق نحو مائتين من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ونقابات العمال والشباب الوفدى واتحاد شباب

الأحزاب ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى، وأغلق كثيراً من دور النشر والجمعيات الثقافية ومقرات النقابات وعطل العديد من الصحف.

لم توقف هذه الإجراءات الإضرابات العمالية، ورغم تأخير افتتاح العام الدراسى الجديد إلى نوفمبر ١٩٤٦ إلا أن اليوم الأول للدراسة شهد مظاهرات طلابية عارمة وأحرقت عربات الترام والمحلات الأجنبية وأصيب واعتقل مئات المتظاهرين وتوفى طالبان برصاص البوليس، وصدر قرار بوقف الدراسة يوم ٢٨ نوفمبر عندما عجزت الحكومة عن السيطرة على الموقف **وتحطم مشروع صدقى باشا بيفن الذى ربط الجلاء عن مصر بالتحالف مع الاستعمار وانتصرت بذلك الحركة الوطنية.**

تواصلت الإضرابات الطلابية عام ١٩٤٧، وكذلك **الإضرابات العمالية** حيث شهدت البلاد حركة إضرابات كبيرة شارك فيها العمال من عشرات المصانع بما فى ذلك أطول وأضخم إضراب عمالى قام به ٢٦ ألف من عمال الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، واتسع نطاق الإضرابات خلال عام ١٩٤٨ حيث أضربت **ممرضات القصر العينى وأطباء الامتياز** وتصاعدت المطالب الاجتماعية إلى درجة أن **ضباط البوليس** قرروا الإضراب لتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية فى أبريل ١٩٤٨ ونفذوا الإضراب بالفعل فأعلن النظام دخول القوات المسلحة الحرب فى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ للخروج من هذا المأزق ولكن الهزائم التى لحقت بالجيش ساهمت فى استئناف المظاهرات والاحتجاجات، ولم تفلح مناورة النظام بإجراء انتخابات حرة سنة ١٩٥٠ فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية ولكن ضغوط الحركة الوطنية اضطرت حكومة الوفد إلى **إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦** وبدء **الكفاح المسلح** ضد قوات الاحتلال فى منطقة القناة. وتصاعدت الأحداث وتواصلت المظاهرات والإضرابات التى بلغ عددها أكثر من ٤٩ إضراباً عمالياً ١٩٥٠ والتى لم تتوقف خلال عام ١٩٥١.

وبرز الجانب الاجتماعى فى المطالب التى رفضتها الحركة الاحتجاجية سواء **للعمال أو المهنيين والموظفين** بما فيهم الأطباء **وكونستبلات البوليس** علاوة على **الفلاحين** الذين سجلوا العديد من وقائع التمرد وتم قمعهم بقسوة فى كفر البرامون سنة ١٩٤٨، وبهوت ١٩٥١، وميت فضالة، وكفور نجم ١٩٥١.

ولم تتوقف الحركة الاحتجاجية التى شهدتها البلاد منذ عام ١٩٤٦ إلا بحريق القاهرة يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ الذى دبره القصر الملكى والإنجليز للسيطرة على الموقف بإعلان الأحكام العرفية واعتقال المئات من القيادات الشعبية والسياسية والنقابية. وبذلك فإن أطول حركة احتجاجية شهدتها البلاد لمدة تزيد على خمس سنوات ساهمت بشكل كبير فى فساد الحكم وعجز حزب الوفد عن انجاز ما تعهد به من تحقيق الجلاء وحل المشكلة الاجتماعية الاقتصادية وبذلك فقد النظام السياسى شرعيته وتهيأ المجال للضباط الأحرار للاستيلاء على الحكم ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبدأت بذلك مرحلة جديدة فى تاريخ مصر شهدت **تغيرات واسعة النطاق فى نظام الحكم والسياسات الاقتصادية والتوجهات الاجتماعية وسياسة مصر الخارجية وتحالفاتها الإقليمية والدولية وتحقق الجلاء الكامل لقوات الاحتلال عام ١٩٥٦.**

(طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢).

و-احتجاجات الطلبة والعمال والمثقفين ٦٨-١٩٧٣ تقود إلى حرب ٦ أكتوبر والانفتاح والتعددية الحزبية:

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ سادت موجة من النقد للأوضاع التى أدت إلى الهزيمة وتصاعدت المطالبة بمحاكمة المسئولين عنها، وعندما صدرت الأحكام القضائية ضد قادة سلاح الطيران فى فبراير ١٩٦٨ سادت حالة من الغضب لأنها لم تكن كما توقع المواطنون وانفجرت المظاهرات الطلابية والعمالية تطالب بتقديم كبار المسئولين عن الهزيمة إلى المحاكمة وتطالب بالحريات والتغيير وتحرير الأرض المحتلة،

فصدر **برنامج ٣٠ مارس** يتضمن وعداً بإصدار **دستور دائم للبلاد** ويحقق مطلب الحرية والديمقراطية وتعبئة كل الإمكانيات لإزالة آثار العدوان، ورحل جمال عبد الناصر دون أن يتحقق أى من هذه الوعود، وفى مايو ١٩٧١ انفرد أنور السادات بالسلطة وصدر الدستور الدائم دون أن يتحقق وعد التحرير فعاد الطلاب والعمال إلى التظاهر والإضراب من جديد. بعد خطاب أنور السادات يوم ١٣ يناير ١٩٧٢ الذى حاول فيه تبرير التأخر فى تحرير الأرض المحتلة، وتواصلت الانتفاضة الطلابية خلال أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٣ وتشكلت فى هذا السياق **اللجنة الوطنية العليا للطلبة** كما تشكلت لجان مماثلة فى كل الجامعات والكليات وصدرت الوثيقة الطلابية تحت اسم (المهام الملحة للحركة الوطنية للطلاب فى مصر) تتضمن عدة مطالب منها:-

-الاستعداد للمعركة وحرب التحرير الشعبية وإطلاق حرية النشاط والدعاية والعمل الفدائى لمنظمات المقاومة الفلسطينية وإحياء منظمة سيناء المصرية.

-بناء اقتصاد الحرب، ووضع حد أعلى للأجور لا يزيد عن عشرة أمثال الحد الأدنى، وتحميل الدخول العليا العبء الأساسى للمعركة.

-تحقيق الديمقراطية، وإلغاء كافة القوانين المعطلة للحريات، وإلغاء الرقابة على الصحف، وإطلاق حق الجماهير فى تكوين منظماتها الجماهيرية خارج إطار السلطة الرسمى.

تجاوب **المثقفون** مع الانتفاضة الطلابية فأصدروا بياناً يعلنون فيه تضامنهم معها ويستنكرون اعتقال الطلاب واتسع نطاق الحركة الطلابية لتشمل كل الجامعات، واستخدمت آليات وأدوات أكثر فاعلية فى النشاط مثل **الأندية السياسية والثقافية ومجلات الحائط والندوات والمؤتمرات الجماهيرية والأسر الطلابية والجماعات الثقافية والسياسية واللجان الديمقراطية المستقلة عن الاتحادات الطلابية.** ورغم الاعتقالات المتكررة للطلاب والعمال واتهامهم بتكوين أحزاب

سياسية سرية ماركسية وناصرية إلا أن الحركة الطلابية والاحتجاجات العمالية وتحركات المثقفين تواصلت إلى أن أسفر الضغط الشعبى عن **بدء الحرب فعلاً يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ (د.أحمد عبد الله رزة، الطلبة والسياسة فى مصر/ أحمد بهاء شعبان انحزت للوطن شهادة من جيل الغضب).**

توالت التداعيات بعد تحرير الأرض المحتلة حيث تبنى الحكم **توجهات اقتصادية جديدة** من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى، **وتوجهات سياسية جديدة** من خلال التعددية الحزبية المقيدة، **وتوجهات خارجية جديدة** من خلال التحالف مع الولايات المتحدة والعالم الرأسمالى بديلاً عن التحالف مع الاتحاد السوفيتى، **وتوقيع اتفاقيات فض الاشتباك** وصولاً إلى الاعتراف بإسرائيل وتوقيع **معاهدة السلام معها عام ١٩٧٩** وبدأت بذلك مرحلة جديدة فى تاريخ مصر أدت السياسات المطبقة خلالها وما ترتب عليها من **أزمة سياسية اقتصادية اجتماعية شاملة** إلى موجة **من الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠٠٥**، ما تزال مستمرة حتى الآن، تدور بالأساس حول مطلب التغيير الشامل لكل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال:

-إطلاق الحريات وتحقيق الديمقراطية

-استئناف جهود التنمية الاقتصادية

-تحقيق العدالة الاجتماعية

-المحافظة على الاستقلال الوطنى

وهى نفس المطالب التى دارت حولها كل الحركات الاحتجاجية فى مصر منذ بداية القرن التاسع عشر، والتى وصلت بها إلى الموقف الراهن طوال العقد من القرن الواحد وعشرين.

obeikandi.com

خلاصة

المشهد السياسى الاجتماعى فى مطلع القرن الواحد والعشرين

القضية الأساسية التى تطرحها دراسة الأنشطة والتحركات الاحتجاجية فى مصر **أن هذه الأنشطة والتحركات لا تتوفر لها مقومات الحركات الاجتماعية القادرة على مواصلة نشاطها بحيث تتمكن من التأثير فى أوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**

ويؤكد المشهد السياسى الراهن حقيقة هامة تتمثل فى:

-أن المبادرات السياسية حول قضايا الإصلاح السياسى والديمقراطى لم تحظ، بالتأييد الجماهيرى الكافى.

-وأن التحركات الجماهيرية المطلبية الاقتصادية والاجتماعية يشارك فيها مئات الألوف من المواطنين من فئات اجتماعية متعددة لا تربط مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية بالأوضاع السياسية السلطوية.

أى أننا فى المشهد السياسى الراهن أمام:

-نخبة سياسية ليس لها امتداد وعمق جماهيرى كافٍ.

-حركة جماهيرية مطلبية متصاعدة ليس لها أفق سياسى.

وتؤكد هذه الظاهرة ضعف الوعى السياسى الذى **يساعد المواطن العادى على الربط بين مشاكله المعيشية وبين الأوضاع السياسية**، وأن الحل الحقيقى لمشاكل البطالة والفقر والتهميش والفساد المالى والإدارى وغيرها يكمن فى استكمال التحول الديمقراطى فى مصر، وإقامة نظام حكم ديمقراطى بديلاً للنظام السلطوى.

تتحمل الأحزاب السياسية مسئولية ضعف الوعى السياسى فى المجتمع، وهو واجبها الذى لم تقم به سواء بحكم القيود التى تحيط بها أو نتيجة استسلامها لهذه القيود، وقصر نشاطها على العمل فى المقرات بعيداً عن الجماهير.

هنـاك أذن فجـوة بـين السياسـى والاجتمـاعى فـى الأنشـطة والتحركـات الاحتجاجيـة، وهنـاك حاجـة ملحـة لسد هـذه الفجـوة كشـرط أساسـى لتطـوير هـذه الأنشـطة إلـى حركـات اجتماعيـة تمتلـك المقومـات الكفيلـة بتمكينهـا مـن مواصلـة النشاط إلى أن تنجح فى تغيير الأوضاع القائمة.

وتضـع معظـم الدراسـات فـى مصـر الآن سـؤالاً جوهريـاً: متـى يتحـول الحـراك الاحتجـاجى إلـى تغييـر حقيقـى فـى السياسـات والمؤسسـات؟ ويجيـب معظمهـم أن احتمـال أن يفضـى هـذا الحـراك الاحتجـاجى إلـى تغييـر حقيقـى فـى السياسـات والمؤسسات ليس مستبعداً تماماً إذا تعلم القائمون عليه من **دروس التـاريخ فـى البلاد التى نتج فيها التغيير السياسى فى اتجاه الديمقراطية عن حركـات شـعبية (مصطفى كامل- الشروق ٢٠١٠/٤/١٩).**

وثمـة تأكيـد أن **أول هـذه الـدروس هـو أن عامـة المـواطنين لا يطلبـون الديمقراطية غالباً كغاية فى ذاتها، ولكن لأنهم يعتقدون أن الديمقراطية هى الطريق إلى النهوض بأوضاع معيشتهم، وهى سبيلهم إلى حياة كريمة.** فهكذا أقام العمال البريطانيون حزب العمال، وهكذا **تحولت الحركة العمالية فى أوروبا إلى أحزاب سياسية** يمكن من خلال عملها السياسى أن يضمن العمال الاستجابة لمطالبهم الاقتصادية. وبالمثل كان تحول حركات التحرر الوطنى إلى أحزاب باختلاف ميولها نحو الديمقراطية.

والانتقاد فى مصر موجه أساساً إلى القيادات السياسية المصرية المطالبة بالديمقراطية لأنهم لا يوضحون للشعب تأثير الديمقراطية على حياتهم المعيشية، كما ينتقد قيادات منظمات المجتمع المدنى الحقوقية والعمالية أنها لم تنضم إلى الحركة المطالبة بالديمقراطية والتغيير السياسى. **أما الدرس الثانى المهم فهو أن التعويل على تلقائية الجماهير وأنها تنتظر اللحظة الحاسمة للانخراط فى مسيرة التحول التاريخى نحو الديمقراطية هو أقرب إلى الاستسلام لأحلام اليقظة،** فلم تكن

الحركات الشعبية التى أسقطت النظم السلطوية فى أمريكا اللاتينية أو غيرها هى نتيجة تحرك تلقائى من جموع المواطنين، **وإنما كانت نتيجة عمل دؤوب فى نقابات العمال ومنظمات حقوق الإنسان أو الكنيسة تم من خلاله نشر الوعى بضرورة الديمقراطية لإسقاط أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية جائرة، وما ينقص الحركة الديمقراطية المحدودة الناشئة فى مصر الآن هو تلك الصلات الوثيقة التى تربط الطليعة المنادية بالإصلاح السياسى بالجماهير العريضة التى تئن من وطأة سياسات اقتصادية وإدارة حكومية أثبتت فشلها فى توفير أبسط مقتضيات الحياة الكريمة لأغلبية المواطنين.**

ورغم المعوقات والقيود على الحركة السياسية والمطلبية فى مصر فإن **الربط بين النضال من أجل الديمقراطية والنضال من أجل تحسين أحوال المعيشة ممكن.**

إننا حقيقة بصدد إشكالية معقدة لها جوانب متعددة بعضها يتصل بطبيعة النظام السلطوى القائم وقبضته الأمنية الشديدة وما يفرضه من قيود قانونية وإدارية وميدانية على الحق فى التنظيم وما يرتبط به من حقوق التعبير والنشاط، هذا بالإضافة إلى استسلام التنظيمات السياسية لهذه القيود، وانسحابها من ميادين العمل الجماهيرى المختلفة، وكذلك سلوك النخبة التى تكتفى بإعلان المواقف ومطالبة الحكم بالتجاوب معها دون بذل جهد كاف للاتصال بالجماهير والعمل معها حول قضاياها المباشرة ومشاكلها المعيشية. كما أن سيادة الحل الفردى ساهم فى إضعاف قابلية الناس للتضامن الجماعى من أجل حل مشاكلهم، وغياب الاستعداد لدى النخبة وقيادات الأحزاب السياسية للتضحية من أجل تحقيق أهدافها والاستعداد لدفع الثمن. ولا يقلل ذلك من أن نظام الحكم يتحمل مسئولية كبرى فى إضعاف الحركة السياسية الجماهيرية فى مصر، إلا أننا مطالبون بعدم المبالغة فى ذلك فالأطراف الأخرى يجب أن تتحمل نصيبها من المسئولية.

لا توجد وصفة سحرية لحل هذه الإشكالية وسد الفجوة بين النضال من أجل الديمقراطية والنضال من أجل مطالب الناس الاقتصادية والاجتماعية ويتطلب العمل فى هذا الاتجاه مراعاة ثلاث قضايا هامة وعدد من التوجهات الأساسية للتعامل مع هذه الظاهرة **(يطرحها عبد الغفار شكر)** فى الحلقة النقاشية التى نظمتها الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية فى نوفمبر ٢٠٠٩ حول تجسير الفجوة بين السياسى والاجتماعى.

القضية الأولى: تكامل النضالات الديمقراطية (فكرياً وسياسياً واجتماعيا)

ذلك أن النضال الديمقراطى يتم من خلال ثلاثة أشكال هى **الوعى والعمل السياسى والعمل النقابى** وهى تتكامل معاً فى تحقيق التأثير المنشود من هذا النضال، ولكل منها دور أساسى ومن الخطأ اعتبار العمل السياسى أعلى مرتبة من الشكلين الآخرين، أو النظر الى السياسيين باعتبارهم الأكثر أهمية فى منظومة النضال الديمقراطى، أو النظر الى الحركات الاحتجاجية أو المطلبية باعتبارها أقل أهمية من العمل السياسى المباشر، فإن القضية الجديرة بالإهتمام هى كيف يمكن التكامل فى النضالات الديمقراطية: **الوعى والعمل السياسى والحركات المطلبية،** وكيف يمكن تطوير أداء قوى الاحتجاج الاجتماعى لتكتسب أفقا سياسياً؟ مع ملاحظة أن القيادات التى تفرزها هذه الحركات يمكن أن تتبدد إذا لم تجد الأطر السياسية المناسبة التى تطور وعيها وتوفر لها إمكانية مواصلة دورها العام فى المجتمع. ويتطلب هذا التكامل إبداع أشكال مناسبة **للتشبيك بين الفكرى والسياسى والاحتجاجى فى النضال الديمقراطى.**

القضية الثانية: إطلاق حرية التنظيم هو الحلقة الأساسية

أدى غياب حرية التنظيم فى المجتمع المصرى سنوات طويلة الى مصادرة السياسة فى المجتمع أو ما يعرف بتأميم العمل السياسى وإضعاف الوعى السياسى وإضعاف قيمة العمل والتضامن الجماعى وسيادة الحل الفردي ، وكان لهذا كله أكبر الأثر فى تشويه الحياة السياسية وانصراف المواطنين عن العمل العام السياسى والإجتماعى. لكن ما رصد حتى الآن من حركات احتجاجية بهذا الاتساع يكشف عن قدرة فى تجاوز الخطوط الحمراء ومن هنا يجب أن تنشط الحركة السياسية أو على الأقل الجزء الحى منها فى صياغة رؤية متكاملة (تنطلق من التوجهات التى سنطرحها فى نهاية هذا العرض) وصياغة أهداف محددة للعمل المشترك الثقافى والسياسى والإجتماعى تساعد على كسر الحدود المرسومة وبناء مواقف مشتركة تلتقى حولها جميع القوى السياسية وقادة الحركات المطلبية مع احترام التعددية باعتبارها سمة ديمقراطية يجب المحافظة عليها.

القضية الثالثة: احترام علاقات القوى القائمة

حيث يتم التحرك حول أهداف يمكن تحقيقها حسب علاقات القوى، والتعميق الفكرى لمسألة **التغيير التدريجى**، وتحديد **أبعاد المفاوضة** التى نريد إدارتها مع السلطة، وتطوير القدرة على **الضغط الجماهيرى** لانتزاع مكاسب أكبر تدريجيا بما يساعد على **تخطى الحواجز** واحداً بعد الآخر. فالمسألة الأساسية هنا هى **تحقيق التغيير بأقل تكلفة اجتماعية** ممكنة طالما أن الأهداف نفسها سوف تتحقق .

الخلاصة:

أدت مناقشات عديدة بين مجموعة البحث، بل وفى أطر ندوات سياسية عقدها مركز البحوث العربية والأفريقية ضمن دراساته عن الأحزاب السياسية وتطور

أدوار الحركات النقابية والعمالية، واليسار المصرى، إلى معالجات جادة مع إشكالية ردم الفجوة بين السياسى والاجتماعى ليمكن أن تدفع الحركة الاحتجاجية إلى التحام القوى السياسية الديمقراطية بالفاعلين الاجتماعيين الحقيقيين فى المجتمع أو لنقل التقاء التنظيمات السياسية بالحركات الاجتماعية بعناصر التمرد والاحتجاج المباشر فى المجتمع وفى خلاصة للأستاذ عبد الغفار شكر ضمن ورقته فى البحث نجد العناوين الهامة التالية التى يتوجب أن تناقشها ندوات موسعة أيضاً للموضوع:-

أولا: البناء على ما حدث والتعلم من التحركات السابقة

ثانيا: الانطلاق من المتغيرات التى شهدها المجتمع مؤخرا

ثالثاً: مطالبة النخبة بإعادة النظر فى أساليبها

رابعاً: بلورة البديل السياسى

خامساً: امتلاك أدوات التواصل مع الناس

سادساً: التنسيق بين الأطراف الفاعلة فى الحركة السياسية والجماهيرية

سابعاً: استخدام الخطاب المناسب

ثامناً: إفساح المجال أمام الشباب لتولى القيادة

تاسعاً:مؤسسات يمكن ان تساهم في تحقيق الأهداف المطلوبة:

من هذا العرض تتأكد إمكانية الوصول الى نتائج حقيقية في مجال تحقيق التكامل بين النضالات الديمقراطية الفكرية السياسية والاجتماعية، وانه يمكن الاستفادة في ذلك بتأسيس عدد من المؤسسات تقوم بمهام متنوعة تخدم معاً هذه الأهداف مثل:

- مركز وطني لثقافة الحوار وآلياته
- معهد إعداد وتدريب القيادات خارج الأحزاب
- المنتدى الاجتماعي المصري
- قناة تليفزيونية فضائية
- محطة إذاعية على الانترنت

obeikandi.com